الصراع على المياه في الشرق الأوسط: الأبعاد الجيوسياسية
The water conflict in the Middle east: geopolitical dimensions

د, حكيم غريب
gheriebhakim@gmail.com
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية – الجزائر

تاريخ الاستلام : 2019/02/09 ؛ تاريخ المراجعة : 2020/03/27 ؛ تاريخ القبول : 2020/06/15

ملخص :

تحتل المياه أهمية كبيرة في حياة الشعوب والكائنات الحيّة الأخرى، إذ أنّ وجودها يرتبط بوجود الحياة؛ وينعدم بانعدامها. ولا يخفى على أحد أنّ الماء هو الحياة، وبالتالي يعتبر الحق في الحصول على المياه أهم وأكثر حيوية حتى من بعض أهم حقوق الإنسان المعترف بها من قبل المجتمع الدولي. غير أنّ المياه العذبة أصبحت موردا في ندرة متزايدة له ثمنه اقتصاديا وأهميته سياسيا، وقيمته استراتيجيا وانحطاطه وإساءة استخدامه بيئيا .

وتشكّل مصادر المياه التي تشترك فيها العديد من الدول، عاملا أساسيا في تحفيز عملية التعاون والتكامل من جانب الاستغلال المشترك لهذه الموارد المائية لتحقيق المصلحة الجماعية لهذه الوحدات السياسية، ومن جانب آخر قد تكون هذه المصادر المائية المشتركة عاملا محركا لنشوب الخلافات والنزاعات؛ خاصة أمام التحدّيات البيئية الجادة التي تؤثر على كمّ ونوع المياه، والتي تتزايد تعقيدا مع التطور الهائل في عدد السكان .

الكلمات المفتاح : مياه؛ صراع؛ الشرق الأوسط؛ جيوسياسية؛ رهان.

Abstract:

Water is of great importance in the populations existence and even in all living creatures existance, too. the existence of the latter depends the existence of water. Therefore it is agreed that water is life.that's why to get water is a vital right and the most important from all the human rights declared by the international community.

Although, clear water became a resource which has an economical political and strategical value dispite its mis-usage ecologically.

Common water resource may be an important factor in the collaboration and contubution between the counties for the common interexts of those political units. But, it may be a factor of disputes and ever war between those counties.

Especially if we consider that the water resources are badly affected by the ecological issues the are getting warse with the population growth.

Keywords: Water; Struggle; Middle east; geopolitics; Stak.

I- تمهيد :

تتصاعد حدة الصراع على المياه في هذا العصر بسبب الاستخدام المتزايد لها وسوء استغلالها من ناحية ولتحكم البلدان المسيطرة على مصادر المياه كالأنهار والروافد ومنع تدفقها إلى دول المصب بالقدر الذي تحتاجه أو الذي اعتادت الحصول عليه. يعتبر الوضع المائي في العالم حرج بسبب حدّة الخلافات حول تقسيم المياه مما أثار جدلا دوليا حيال هذه المسألة، باعتبار أنّ موضوع المياه ذو طبيعة جغرافية وسياسية واقتصادية وقانونية، مما جعل هذه المسألة تحتل حيّزا كبيرا في العلاقات الدولية بحيث يتمّ تحضير اجتماعات وندوات دولية تختص بقضية المياه على المستوى العالمي .

لقد حذر البنك الدولي من حدوث أزمة مياه عذبة في العالم، وهذه القضية تبقى إحدى الهواجس الكبرى المعلّقة والتّي قد تتطور لتكون في مقدّمة المعارك، ليس بسبب احتمال بلوغها مرحلة الصدام العسكري المسلح فحسب، بل لأهميتها الاقتصادية وأبعادها الجيو السياسية.

وفي هذا الإطار العام نجد أنّ الشرق الأوسط[1] هو كذلك يعاني من أزمة مائية جادة، بحيث تتقاسم بشكل جدّي هموم قضية المياه. مع العلم أنّ مشكلة المياه في الشرق الأوسط ليست وليدة اليوم بل تجد مقدّماتها في أوقات سابقة ترتبط بدرجة أولى بالأوضاع المناخية التي تتميز بقلة تساقط الأمطار، بالإضافة الى طبيعة الخريطة المائية التي تفتقر إلى مصادر مائية داخلية كافية، وما تتمتع به هي من منابع تأتي من خارج حدودها الجغرافية والسياسية، مما جعلها في حالة تبعية مائية للآخرين، ومن جهة أخرى يتجه الجزء الآخر من هذه المنطقة الى استنزاف موارده المائية الجوفية نظرا لقلة المصادر المائية وارتهانه بطبيعة الظروف المناخية وسوء الإدارة والتوزيع. وسوف نقوم في الدراسة بالتركيز على منطقة الشرق الأوسط نظرا لتعدد الأبعاد والأطراف .

انطلاقا من الدراسات العلمية المتخصصة التي تشير إلى أنّ الحروب المستقبلية ستكون حروب على المياه، أمام الضغوط البيئية وانحسار المدد المائي؛ وهذا الضغط الناتج من قلّة الماء يزيد من حدّة التنافس عليه، وهذه التحدّيات المتعلقة بالمياه في القرن الحادي والعشرون يمكن أن تكون سببا في إشعال فتيل الحروب والنّزاعات المسلحة، وأمام كون المياه عنصرا سياسيا في تحديد المسار الأمني للدول بأبعاده المختلفة، وعليه فإنّه واستنادا إلى هذه الدراسات التي تشير إلى أنّ أخطر صراع يمكن أن يشهده العالم في القرن الحالي هو الصراع على المياه، وأنّ الشرق الأوسط هي الأكثر تعرضا للخطر والمرشحة للدخول في صراع حول المياه، لذلك نجد أنّ عامل المياه أصبح حاضرا في الأبعاد الاستراتيجية و الجيو- سياسية وأهداف القوى السياسية؛ لذلك فإنّ واقع الامن المائي يتطلب دراسة علمية وأكاديمية خاصة مع ظهور بوادر هذا الصراع في أجزاء كثيرة من هذه المناطق من الوطن العربي (النيل، حوضي دجلة والفرات، وحوض الأردن) لذلك تتمحور إشكالية الدراسة فيما يلي:

هل تؤدي ندرة المياه والمنافسة على موارد المياه في الشرق الأوسط إلى نشوب حروب وصراعات أم إلى تحقيق السلم والتعاون في مجال الامن المائي العربي؟

وبالتالي، تنطلق الدراسة من فكرة أساسية مفادها أن قضية المياه في الدول الشرق الأوسط، ليست قضية كمية أو ندرة فقط، وإنّما هي بالدرجة الأولى مشكل توزيع ومشكل تعاون خاصة في ظل وجود إسرائيل في المنطقة التي تعمل على استغلال المياه دون مراعاة حقوق الآخرين.

[1] الشرق الأوسط:تعبير جغرافي شاع بعد الحرب العالمية الثانية لدى الدوائر الغربية وفي منظمة الأمم المتحدة، ومن خلال لمقال نقصد بالشرق الأوسط الوطن العربي ككل حسب نظرت المدارس الأمريكية والبريطانية ، للمزيد انظر محمد عبد المجيد، الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1972.

تهدف هذه الدراسة إلى فهم أسباب الصراع في دول الشرق الأوسط بشأن المياة، وكذلك الوقوف على طرق إدارة هذا الصراع، كما تهدف إلى محاولة فهم وتحليل طبيعة مشكلة المياه وتداخل الأسباب والأطراف في المسألة المائية في ظل التغيرات الجيوسياسية في الشرق الأوسط.

إن الهدف من الدراسة هو محاولة الوقوف على أهمية الموارد المائية في إثارة النزاعات في المنطقة، وكذلك الوقوف عند الخطابات القائلة بحرب المياه في الدول العربية وذلك أمام محاولة اختبار مصداقيتها؛ أم أنّها موجهة للاستهلاك لأسباب تسعى إليها أطراف خارجية التي تعمل على ترويج ما يخدم مصالحها، خاصة أنّ اللّجوء إلى خيار الحرب من أجل المياه هو آخر الخيارات التي تسعى إليه الدول نظرا لنتائجه السلبية الوخيمة التي لن تخدم أحدا.

بالإضافة إلى التطرق إلى أزمة المياه في منطقة المغرب العربي التي لا تتشابه مع الوضع المائي في الشرق الأوسط الذي تتعقد وتتشابك فيه العديد من العوامل والفواعل، بحيث أنّ مسألة المياه في المغرب العربي ترتبط بطبيعة الموارد المائية خاصة المياه المشتركة وأمام نقص المياه في هذا الجزء من المنطقة العربية فإنّ الوضع يخلق جوا من التوتر والخوف بين دول المنطقة، خاصة أنّ المياه تتوجه إلى أن تلعب دورا مهما في رسم جغرافية المنطقة العربية.

I. - إشكالية المياه في العلاقات الدولية :

لقد ازدادت أهمية المياه وخصوصا منذ بداية منتصف القرن العشرين، فالصراع الذي حدث على المياه في الماضي كان بين قبيلة وأخرى، جماعة و أخرى، لكن طبيعة هذا الصراع قد ارتقت من المستوى الشخصي القبلي إلى المستوى الدولي، بحيث باتت مصادر المياه نقطة تجاذب بين مختلف الدول وخلقت وضعا أطلقت عليه تسمية "حرب المياه"،[1] لذلك أصبحت المياه سلعة إستراتيجية رئيسية تؤثر على اقتصاد الشعوب العربية بل على وجودها، ولذلك احتلت المياه طبقا لأهميتها الأولوية في سلم مصالح معظم الدول، الذي تزامن ذلك مع تطور مناحي الحياة.

نجد أنّ هناك مجموعة من المحللين يرون أنّ المياه ما هي إلاّ عامل نزاع ونجد في هذا الصدد معهد دراسات التنمية، البيئة والأمن والذي يترأسه "بيتر غليك"، بحيث يستحضر مجموع النّزاعات التي حصلت منذ 3000 سنة أي قبل الميلاد، وهذه القائمة مستحدثة إلى تاريخ جويلية 2010م أين وقعت مظاهرات عنيفة في الهند بسبب قطع المياه، وبهذا نجد أنّ المعهد قام بتصنيف من ست فئات يمكن إدراج هذه النزاعات وفقا لطبيعتها الى:

- إرادة مراقبة الموارد المائية.
- إرادة جعل المياه سلاح عسكري.
- المياه كسلاح سياسي بمعنى استعماله لتحقيق أغراض سياسية.
- الإرهاب.
- المياه كهدف عسكري
- المياه كهدف للتنمية أي من خلال طريقة استغلال المياه في نسق التنمية السوسيو اقتصادية.

وباعتبار أنّ مصلحة الدولة هي غير ثابتة، و باعتبار أن العامل الجغرافي كان دوما حاضرا في صناعة الأحداث السياسية والتاريخية، بحيث أصبح الحديث عن العلاقة التي تربط السياسة والجغرافيا حاضرة في الفلسفات المعاصرة والتي لم تكتفي بتحديد العلاقة بينهما بل ذهبت أبعد من ذلك من خلال توظيف الجغرافيا في صناعة القرار السياسي؛ نجد في هذا الصدد راتزل، حيث أن الحديث عن هذا الأخير لا يعني بالضرورة الحديث عن نظريته في العلاقات الدولية بل عن "القوانين السبعة للدولة" التي تحكم حركة هذا الكيان السياسي، وترتبط هذه النظرية بما يعرف بالمجال الحيوي بحيث يرى راتزل أنّ حدود الدولة هي حدود غير ثابتة وإنّما هي حدود متحركة، وبذلك فهي تنمو على حساب ما حوله، حيث يتوسع مجالها الجغرافي، وبالتالي تزيد الدولة من حجم مواردها وذلك لضمان أمنها.

وانطلاقا من فكرة المجال الحيوي فإنّ الدولة تسعى إلى تحقيق مصلحتها القومية على حساب مصالح الدول الأخرى، لذلك فإنّ مصلحة الدولة قد تتخطى ما تملكه من الثروات والقدرات الذاتية بل تسعى إلى السيطرة على موارد الدول الأخرى ولو كان ذلك باستعمال القوة، من خلال ضمّ والسيطرة على الأراضي والموارد التي تعود للدول الأخرى.

ومن جهة أخرى نجد أنّ بعض الدول تبني شعورها القومي على التحكم في المياه أو تملّك الأرض، ونجد في هذا الصدد مثال إسرائيل، بحيث أنّ إسرائيل تفسر توجهاتها المائية من خلال السعي لتحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي في بيئة عدائية، ويبدو هذا واضحا من خلال العقيدة الإسرائيلية التي تبنى على الدافع الزراعي المائي بمعنى أنّ ذهنية الإنسان اليهودي هي ذهنية تقوم على هذا المنطلق.

بالإضافة إلى ذلك فإنّ المياه تعتبر كعامل لتوحيد الإقليم وتحقيق المراقبة الاجتماعية، فالقدرة على تحقيق ضمان الشعوب الوصول إلى المياه الكافية يعتبر شرط لتحقيق التطور الاقتصادي،[2] فتركيا عندما اتجهت إلى استغلال مياه دجلة والفرات من خلال إنجاز مشاريع مائية لتوليد الطاقة الكهربائية وبناء السدود لتخزين المياه لتطوير الزراعة، وذلك من أجل تحقيق التنمية في منطقة جنوب شرق الأناضول وبذلك تحقيق إدماج الأكراد في الدولة التركية والتخلي عن مطالبهم بالانفصال، إلاّ أنّ هذه السياسة المائية التركية أثارت استفزاز العراق التي قامت بتهديد تركيا بضرب منشآتها المائية على رأسها سد أتاتورك. والنظر في حقيقة النّزاعات يصل إلى أنّ هذه الأخيرة هي آلية للتغيير الاجتماعي أو للتعبير عن المشاكل البنيوية التي يعرفها المجتمع، وإذا حاولنا أن نربط فكرة تحويل النّزاعات يمكن أن نصل إلى أنّه يمكن القول أنّ النزاع على المياه يأخذ شكلا اجتماعيا في إطار ديناميكية أو حركية راغبة في التغيير؛ تعود للعديد من الأسباب كالتوزيع غير العادل، وبذلك يمكن اعتبار أنّ النّزاعات المائية ما هي إلاّ ظاهرة اجتماعية، تتحدّد بجزء أكبر في الطبيعة البنيوية للكيانات الاجتماعية.

كما أنّ العلاقة الكائنة بين الموارد المائية والنّزاعات الإقليمية والدولية، والطريقة التي يمكن أن تفضي بها التوترات بسبب استخدام الماء والسيطرة عليه إلى انفجارات عنيفة، وذلك عندما تختلط فيها الخصومات التاريخية بين الأطراف، بمعنى أنّ التناقضات والتباينات التاريخية بين الدول التي تتقاسم جغرافيا بعض الموارد الرئيسية، حتى أنّه في كثير من الحالات يعني مكسب أحد هذه الدول إجحافا بالنسبة للدول الأخرى، ويشكل عنصرا من شأنه أن يؤدي إلى نزاع،[3] وأبرز مثال على ذلك أنّ الصراع على المياه في الشرق الأوسط يندرج في تاريخ طويل من التفاعل والنّزاعات، وبالتالي يتبين بوضوح تداخل ملف المياه بالمسائل السياسية.

بالإضافة إلى كل هذا يجب التذكير بأنّ هناك مجموعة من المنطلقات الأساسية التي تلعب دورا مهما في تفعيل الصراع على المياه أهمها المنطلقات الأمنية، بحيث تستند إلى تبريرات تحقيق الأمن القومي كما ترتبط هذه المنطلقات الأمنية بأخرى ذات طابع اقتصادي من خلال تحقيق الأمن الغذائي وتحقيق التطور السوسيواقتصادي كما سيتم تناوله فيما بعد. لذلك أصبح التحدي الاستراتيجي للدول هو كيف تحصل هذه الدول على حقوقها وحصصها من المياه بحسب حاجتها، وأمام تحديات تنامي الزيادة السكانية والحاجة إلى توفير الغذاء ومتطلبات الزراعة والريّ والصناعة والعمران، فإنّ ذلك أدى ببعض الدول التي لديها الإمكانيات والقوة للسيطرة على مصادر المياه ثمّ استخدامها كسلاح سياسي. [4]

لذلك نجد أن هناك علاقة وثيقة للمياه بالاستراتيجية الأمنية للدول وبالتالي فإنّ التحكم في موارد المياه أصبح غنيمة استراتيجية وأداة مساومة وسلاحا سياسيا ذا تأثير قوي على توازن القوى، فعلى سبيل المثال نجد أن إسرائيل تربط بين مسألة المياه دوما والأمن القومي الإسرائيلي بحيث تعتبر أنّ المياه تمثل قضية وجود لا يمكن التلاعب بها بأي شكل من الأشكال، لذلك تقيم علاقاتها الإقليمية على مبدأ التوازن بين الاعتماد على المياه وبين الأمن كعلاقة حيوية، فالمياه من هذا المنظور من المسائل الاستراتيجية التي يشكل فيها أي مكسب لأحد الأطراف خسارة الطرف الآخر، لا سيما حيث يتنافس على منابع المياه أكثر من طرف، وفي هذا الاتجاه تضع إسرائيل خط أحمر لمسألة المياه وتعتبر أي تهديد لأمنها المائي يؤدي إلى استنفار الجيش. ومن ناحية أخرى التي تتضمن البعد الجيو إستراتيجي، أصبح الحديث عن الاحتياطي المائي

لضمان المستقبل بعدما كان الحديث عن الاحتياطي في النفط والغاز مثلا، باعتبارها طاقات ناضبة، الأمر الذي يختلف عند الحديث عن المياه باعتباره طاقة متجددة في الأصل؟ وبما أنّ الجيواستراتيجية هي التخطيط السياسي والاقتصادي والعسكري الذي يهتم بالبيئة الطبيعية من ناحية استخدامها في تحليل أو فهم المشكلات الاقتصادية أو السياسية ذات الصفة الدولية، كما تبحث في المركز الاستراتيجي للدولة أو الوحدة السياسية آخذة بعين الاعتبار العوامل الجغرافية العشرة: الموقع، الحجم، الشكل، الاتصال بالبحر، الحدود، العلاقة بالمحيط، الطبوغرافيا المناخ، الموارد والسكان. وباعتبار المياه موردا هاما فقد دخل في إدراكات الدول الجيواستراتيجية.

- **الأمن المائي: مقاربة سوسيولوجية:**

يرى روبرت ماكنمارا وزير الدفاع الأمريكي السابق أن الأمن يعني التنمية، وبدون تنمية لا يوجد أمن، وثمة توجه عام لمعالجة الأمن على أساس شمولي على ضوء التهديدات الخارجية والداخلية، وهذا يشمل مظاهر الأمن في العصر الحاضر بما فيها أمن الطاقة، القوى البشرية، الأمن الصناعي، الأمن المائي والأمن الغذائي، باعتبارها مكونات مختلفة للأمن تربط بينها علاقات تكاملية وتأثير متبادل.

يرتبط الأمن المائي ارتباط وثيق بالأمن الغذائي، فلا يمكن فصلهما عن هدف الاكتفاء الذاتي وبالتالي تحقيق الأمن الاجتماعي بتوفير ما يحتاجه المواطنين لأن نقص الموارد المائية يؤدي حتما الى نقص الغذاء.

ومما لا شك فيه أنّ المياه أصبحت جزءا لا يتجزّأ من الأمن القومي لأيّ دولة من الدول لأنّها تعتبر الركيزة الأساسية للنمو السوسيواقتصادي، لذلك أصبحت هاجسا دائما لكل الدول، فالمياه أصبحت قضية أمنيّة ذات أبعاد متعدّدة تتمثل في البعد الاقتصادي والجغرافي والسياسي والقانوني.

ونجد أنّ الأنشطة الاقتصادية للمياه تساهم وبشكل فعّال في الصناعات وتوفير الغذاء كما تساعد أيضا في عمليات الملاحة بين الدول وسرعة الانتقال بأقل تكلفة فضلا عن ذلك استخدام هذه المجاري والأنهار المائية في عمليات السياحة وبالتالي تتمكن الدولة من الحصول على العملة الصعبة ومن ثمّ الاستثمار وبالتالي امتصاص فائض العمالة وتحريك الجمود الاقتصادي.[5] من هنا تبرز أهمية المياه في العمليات التنموية لدرجة أنّه أصبح الآن مستحيلا تحقيق التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية بدون توفر المياه. لهذا السبب تسعى الدول للتحكم بالمياه؛ وتقول "ساندرا بوستل" باحثة في معهد "وورلد ووتش" الأمريكي في هذا الصدد إنّ النقص المتزايد في موارد المياه في العالم- بصفة عامة مقابل التزايد المطرد في تعداد السكان- يشكل تهديدا خطيرا للإنتاج الغذائي، والاستقرار الاجتماعي، والسلام العالمي بين الدول والشعوب،[6] وبالتالي فإنّ الأمن المائي والأمن الغذائي يشكلان ركنين أساسيين من أركان الأمن القومي لأيّ دولة، بحيث ظهر ما يسمى حاليا "بالأمن المائي الغذائي" نظرا للعلاقة الوطيدة بين الأمن المائي والأمن الغذائي؛ فلا أمن غذائيا من دون تحقيق الأمن المائي.

وفي ظلّ إعادة صياغة مفهوم الأمن الى مفهوم أكثر شمولية، نجد أنّ للمياه علاقة وثيقة بالاستراتيجية الأمنية؛ ومن بين المشاهد التي تؤكد هذه الفكرة الممارسة الإسرائيلية؛ فالمياه هو جوهر الجغرافيا السياسية في فكر الحركة الصهيونية وأحد ركائز الاستراتيجية الأمنية للدولة العبرية. بحيث أصبح ضمان موارد المياه عاملا استراتيجيا بالغ الأهمية لإسرائيل وجوهر فكر الحركة الصهيونية في ترسيم خريطة الدولة اليهودية.[7]

ولقد أصبح من الصعب الحديث عن أمن دول الشرق الأوسط دون تحقيق الأمن الاقتصادي الذي يكون ركيزته الأساسية الأمن الغذائي والذي بدوره لا يتحقق إلاّ بالأمن المائي -" لا أمن عسكريا لأمة من الأمم خارج أمنها الاقتصادي، وذروة الأمن الاقتصادي هو الأمن الغذائي، ولبّ الأمن الغذائي ومنتجه هو المياه" ، لذلك يعتبر الأمن المائي وأساس التنمية هو المياه فالذي يملك المياه هو بالتأكيد يملك الأمن. وتزداد أهمية الأمن المائي لعدّة اعتبارات أهمها النمو السكاني والعجز

الغذائي وتزايد الحاجة إلى المياه. لذلك تتصارع الدول من أجل الاستحواذ على مصادر المياه حتى لو كلّف ذلك استخدام القوة المسلحة أو التهديد باستخدامها. وبذلك تحتل المياه ثقلا كبيرا في الاستراتيجيات الأمنية للأمم.

2.I- الصراع على المياه في الشرق الأوسط – الدول العربية :

تشير معظم الدراسات المعاصرة التي تهتم بمسألة المياه أن استهلاك المياه في القرن العشرين قد زاد عما كان عليه قبل ذلك. وقد زاد بالقدر نفسه خلال القرن الحادي والعشرين لسببين رئيسيين: الأول الزيادة الكبيرة في عدد السكان، والثاني السعي الحثيث لارتفاع مستوى المعيشة للسكان؛ وقد قيل في مؤتمر بستوكهولم في عام 1982 عن المياه" إنّ المياه العذبة ستأخذ مكانها إلى جانب مصادر الطاقة الأخرى كقضية سياسية أساسية خلال العقد القادم، وأنّ منطقة الشرق الأوسط، الأكثر حساسية في هذا الأمر.[8]

لذلك يرى العديد من الدارسين والمختصين أنّ قضية المياه في الشرق الأوسط هي قضية معقدة قد تؤدي إلى حرب حتمية، فـــ "محمد الباتيوي" يؤكد بأن جميع احتمالات نشوب نزاع مسلح من أجل المياه في الشرق الأوسط واردة". وبالفعل قد تحولت المياه في منطقة الشرق الأوسط إلى سلعة إستراتيجية تفوق أهميتها كل من النفط أو الغذاء أو السلاح،[9] خاصة أنّ معظم السياسيين في المنطقة لا يستبعدون في خطاباتهم فكرة اللّجوء إلى الحرب عند الضرورة وقد عبر رئيس الوزراء الإسرائيلي "إسحاق رابين" عن هذه الرؤية عندما قال: "إذا توصلنا إلى حل كل مشكلة أخرى في الشرق الأوسط ولم نحل بشكل مرض مشكلة الماء، فإنّ المنطقة ستنفجر"، ولتقدير شدّة هذا الخطر تقديرا كاملا من الضروري تفحّص أهم مراكز التوتر الرئيسية حول الموارد المائية في الشرق الأوسط لملامسة خلفياتها وأبعادها كمصدر تهديد للأمن القومي للمنطقة.

- **تداعيات المياه على العلاقات بين دول حوض النيل.**

اتصفت العلاقات الخارجية لمصر مع دول حوض النيل بالمرونة والضعف حينا واللّين والحياد حينا آخر، بحيث تميزت سياستها على أنّها سياسة دفاعية وليست سياسة توسعية لتأمين العمق الاستراتيجي الجنوبي لمياه النيل. ولقد أصبحت مسألة مياه النيل إحدى الثوابت المحورية لاتخاذ مصر قرار سياستها مع دول حوض النيل عبر فترات تاريخية ممتدة، وسوف تبقى دائما مياه النيل الهدف الاستراتيجي القومي لبناء خطط مصر المستقبلية، باعتباره المورد المائي الوحيد والأساسي الذي تعتمد عليه مصر. لذلك كانت مياه النيل متغيّرا هاما يؤثر على العلاقات بين الدول المشاطئة خاصة فيما يتعلق بإمكانية تحقيق التعايش السلمي في هذه الوحدة المائية المشتركة.

بما أنّ دول حوض النيل كلها دول نامية وتعاني من ارتفاع ديموغرافي كان لابد من إتباع نهج تعاوني لتحقيق التنمية. وفي هذا الصدد يطرح الباحث "أنس مصطفى كامل" اجتهادا يستند الى المقترب الوظيفي الحديث يهدف الى خلق نظام إقليمي متعدد الوظائف للتنمية الشاملة،[10] وفي هذا الصدد نجد مبادرة حوض النيل(NBI) التي تمّ انطلاقها بتاريخ 1999/2/22 تهدف الى تنمية العلاقات بين الدول العشرة المشاطئة للنيل وهي: جمهورية الكونغو، بوروندي، السودان، أوغندا، كينيا، رواندا، أثيوبيا، مصر، تنزانيا، واريتيريا بصفتها عضوا مراقبا، وتعدّ المبادرة بمثابة رؤية مشتركة لدول إقليم حوض النيل، تهدف إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستديمة، من خلال التوزيع المنصف والمشاركة العادلة في المنفعة من الموارد المائية لحوض نهر النيل، كما أنّ المبادرة تعدّ آلية للتحوّل تهدف الى تنمية أسلوب المشاركة في المنافع المشتركة، متخطية بذلك الحدود السياسية لدول الإقليم لدعم السلام والأمن على مستوى الإقليم، تعبر هذه المبادرة عن إرادة في تحقيق سبل للانتفاع المشترك بموارد حوض النيل؛ ورغم هذه الجهود الساعية الى تحقيق التعاون والتكامل إلاّ أنّ دول حوض النيل تفتقد الى هيكل تنظيمي. بالإضافة إلى إنشاء منظمات إقليمية تختص بحوض النيل من بينها منظمة "تكنونايل" ، والتي سبقت مبادرة حوض النيل بسنتين أي في 1997م، ولقد كلفت هذه المنظمة بمتابعة تنفيذ المشروعات الفنية النيلية.

كما أنّ المياه أصبحت سلاحا سياسيا تستخدمه أثيوبيا ضد السودان ومصر كنوع من الضغط الإيديولوجي والسياسي لإجبار السودان عن التخلي عن مساندة أريتيريا وكردّ فعل للتعامل المصري مع الأقباط تضامنا معهم من طرف الكنيسة القبطية في أثيوبيا.

والمحلّل للأحداث في منطقة حوض النيل يستخلص أنّ استخدام مياه النيل كسلاح سياسي أصبح إحدى أدوات الصراع الإقليمي في هذه المنطقة بفعل من القوى الاستعمارية بالإضافة الى تغلغل إسرائيل لتنفيذ استراتيجيتها المائية؛ مما أدّى الى تحوّل منطقة حوض النيل الى منطقة توتر. ولقد شهدت المنطقة خلافات حول المياه وكان أبرزها رفض العديد من الدول وعلى رأسها تنزانيا للاتفاقيات الدولية على أساس أنّها من عهد الاحتلال، والمشروعات الأثيوبية على النيل الأزرق والنزاع المسلح في جنوب السودان، ويقابل ذلك تحدّ أكبر للمنتفعين الرئيسين من ماء النيل مصر والسودان، هو الاستمرار في تلبية احتياجاتها المائية والتوفيق بين هذه الاحتياجات المحتملة فيما بعد لدول أعالي النيل .

والمؤكّد أنّ المشاريع الأثيوبية ستلحق ضررا كبيرا بالحياة البشرية والاقتصادية بمصر، وقد أعلن وزير الحربية المصري الأسبق أبو غزالة "إنّ أي مساس بجريان النيل معناه الحرب" وقال كذلك في هذا الصدد "بسيوني" السفير المصري السابق معلّقا على المشاريع الأثيوبية:" إنّ أثيوبيا تقع في حزام الأمن الاستراتيجي لمصر، إنّ قيام أية دولة من دول حوض النيل بعمل من شأنه تهديد حصة مصر من المياه، هذا سيفرض على العسكرية المصرية أن توسع تعريفها للأمن القومي المصري، بحيث يشمل دولا أخرى يمكنها من خلال التأثير على مياه النيل، التأثير على المصالح الحيوية لمصر".[11]

ومنه يتضح أنّ العلاقات بين دول حوض النيل هي علاقات غير ثابتة على متغير واحد فأحيانا كانت تتجه إلى التعاون وأحيانا تعرف اضطرابات خطيرة حسب ما يمليه النسق الإقليمي والدولي وكذلك حسب ما تمليه الدوافع السياسية وفقا لطبيعة الأنظمة السياسية والنخب السياسية الحاكمة في المنطقة.

ومن جهة أخرى كانت المياه تشكّل حيزا كبيرا في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي وهذا ما ترجمه شعارها التقليدي" أرضك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل" وهذا يفسر أنّ حدود إسرائيل هي حدود أمنها المائي، ولقد خصص شمعون بيرز جزءا كبيرا من كتابه الصادر عام 1993م بعنوان "الشرق الأوسط الجديد" لموضوع المياه، حيث قال" أنّ المياه كانت ولا تزال عاملا رئيسيا في السياسة المعاصرة، كما أنّ العلاقات بين دول المنطقة كانت وستظل تتشكّل عموما بفعل السياسة المائية" من كل ما سبق يتضح أنّ المياه تحتل مرتبة متقدّمة في أولويات العقيدة الإستراتيجية الإسرائيلية وتمثل قيمة عليا في سلم القيم الإسرائيلية.

إنّ أهمية المياه بالنسبة لإسرائيل ظهر فيما يسمى بإستراتيجية عسكرة المياه" Water militarisation stratégie" بحيث أنّ إسرائيل سيطرت على معظم مصادر المياه بالقوة مثلما حدث في عدوانها على لبنان في 2006 حيث استهدفت جنوب لبنان لاستنزاف المياه بسبب أزمة المياه التي كان يعاني منها القطاع الصناعي في تل أبيب.

لا يكفي الموضع لذكر كل المشاريع التي قامت بها إسرائيل في المنطقة وخصوصا ما يتعلق منها بحوض النيل لأنّ الدراسة لا تختص بموضوع النيل على حدا، إنّما منطقة الشرق الأوسط ككل مع التطرّق لأهم جزئيات الصراع على المياه وتعتبر منطقة حوض النيل من أهم هذه الحالات.

لذلك لا بد من الإشارة إلى الأطماع الإسرائيلية في مياه النيل والتي تعتبر ذات أبعاد تاريخية، ظهرت بوضوح في القرن العشرين مع مطالب "ثيودر هرتزل" التي قدّمها لبريطانيا والمتمثلة في توطين اليهود في سيناء واستغلال ما فيها من مياه جوفية وبعض مياه النيل، ولقد رفضت بريطانيا ذلك نظرا لطبيعة الظروف السياسية والاقتصادية التي تتعلق بالظروف الدولية.[12]

لم يخطئ المحلّلون الإستراتيجيون عندما أكدّوا أنّ تهديد الأمن المائي لكل من مصر والسودان هو تهديد جاد باعتبار أنّ البنية الإقليمية والدولية تسعى لتكريس هذا التهديد؛ فالولايات المتحدّة الأمريكية تسعى لإعادة صياغة سياسات دول الجوار حيال الدول العربية بحيث تدخل الدول المتاخمة للسودان أو الواقعة عند حوض النيل هذه الدائرة الإستراتيجية في الحسابات الأمريكية؛ وهذه العملية استعرضت سياسات دول مثل اريتريا وأثيوبيا وكينيا وأوغندا لتحولات نحو تأزيم علاقاتها مع مصر والسودان.

وتشير الأدبيات الإستراتيجية الأمريكية عن نقطة الضعف الجيوبولتيكي لكل من مصر والسودان والتي تتمثل في المياه، ويقول الدكتور "فريد ستنجر" أستاذ البيئة في جامعة فرجينيا على أنّه ليس هناك أفضل وأنجع من سلاح المياه لاستخدامه في مواجهة السودان ومصر. ويؤكد وزير الدفاع الأمريكي الأسبق "رامسفيلد" أنّ لكل من الولايات المتحدّة الامريكية وإسرائيل مصالح شاملة ومشتركة في المنطقة ذات أبعاد إستراتيجية واقتصادية وسياسية. والولايات المتحدّة تدرك دواعي الجهود الإسرائيلية في هذه المنطقة الحيوية بل تدّعمها اقتناعا منها بأنّ هذه المصالح تخدم في نهاية المطاف مصالح الولايات المتحدّة.

ولقد كشف المحلّل السياسي الأمريكي "مايكل كلير" عن اجتماع عقد في تل أبيب بين أعضاء الكنيست الإسرائيلي ووزراء أثيوبيين، تناول بحث إقامة مشاريع مشتركة عند منابع نهر النيل، كما كتب أنّ الأجندة الإسرائيلية تقوم على إقناع الوزراء الأثيوبيين باستكمال المشاريع المشتركة التي كانت قد توقف العمل بها. وأشار إلى أنّ هذه المشروعات تتضمن إقامة أربعة سدود على النيل لحجز المياه وتوليد الكهرباء وضبط حركة المياه باتجاه السودان ومصر،[13] وذلك بهدف إشغال مصر في قضية تمسّ أمنها القومي وهي قضية المياه. لذلك نجد أنّ إسرائيل تقف بقوة وراء تشجيع أثيوبيا على إقامة المزيد من السدود للاستئثار بكميات أكبر من المياه انتهت هذه المحاولات مع شروع أثيوبيا ببناء سدّ النهضة الذي تزامن فعلا مع الأحداث السياسية في مصر في 2011م أي في أفريل من نفس السنة؛ ومما لاشك فيه أنّ تمويل هذا السدّ هو تمويل إسرائيلي.

ويجب الإشارة كذلك إلى أنّ تدّخل إسرائيل في منطقة حوض النيل لا يتوقف عند خلفية الصراع العربي الإسرائيلي وإنّما يخدم المصالح الاقتصادية الإسرائيلية كذلك من خلال اقتطاع مساحات زراعية شاسعة من أجل استغلالها لإنتاج محاصيل ومنتجات لغرض الاستهلاك في إسرائيل أو الاستخدام من قبل الصناعات العسكرية باعتبار أنّ إسرائيل تعاني من شحّ المياه.

لذلك تعتبر مياه النيل مصدر حياة وفناء على حدّ تعبير الدكتور فريد ستنجر. وهذا ما يجعل إسرائيل والولايات المتحدّة الأمريكية تدرك أهمية النيل في إعادة هندسة الشرق الأوسط ولقد عبرت عن هذه الفكرة أحد الدراسات الاستراتيجية الإسرائيلية مع "عوزي ديان" عندما قال "نحن لا نحتاج إلى استخدام أسلحة الدمار الشامل من أجل هزيمة مصر فنحن نستطيع عن طريق نشر الجفاف في مصر والسودان نتيجة لوقف مياه النيل أن تحقق نتائج حاسمة لا تستطيع الأسلحة التقليدية وغير التقليدية إحرازها.

لقد كانت المياه من أهم المصادر الطبيعية والاقتصادية والعامل الأكثر أهمية في رسم خريطة إسرائيل. فقد كانت تركيا باعتبار أنّ لديها منابع ومصادر غنية بالمياه فإنّه من شأنها إمداد إسرائيل باحتياجاتها من الماء، كما أورد شيمون بيرز في كتابه الشرق الأوسط الجديد:" أنّ المعادلة التي ستحكم الشرق الأوسط الجديد سوف تكون عناصرها كما يلي: النفط السعودي- الأيدي العاملة المصرية- المياه التركية- العقول الإسرائيلية."

وبالتالي كانت أهداف اسرائيل ومازالت هي الوصول إلى أحواض الأنهار المجاورة لاستخدام الدول غير العربية المشاركة في هذه الأحواض كما سبق إليه الإشارة.

إنّ إسرائيل تنظر إلى موضوع المياه من خلال مستويين: السيطرة والتوظيف. فالسيطرة من خلال تكريس مبدأ نهب الموارد المائية الموجودة في المنطقة ومحاولة توظيفها يكمن في إقامة مجموعة من المشاريع المائية والتي تنطوي على أهداف استراتيجية تهدد الأمن المائي العربي.

تخلص الدّراسة في هذا المحور ، أنّ الصراع على المياه في الشرق الأوسط؛ هو صراع متعدّد الأطراف تشترك فيه دول عديدة من خارج وداخل المنطقة، تحرّك أغلبها أطماع غير مشروعة بثروات هذه المنطقة، بحيث أنّه تداخلت الأبعاد التاريخية والجغرافية والسياسية والقانونية في مشكلة المياه في هذه المنطقة، كما أنّ دول المنطقة تتجه إلى التعامل مع مسألة المياه من منطلق قطري؛ دون النظر إلى إمكانية تحقيق مشاريع مشتركة للاستفادة الجماعية، ورغم هذا فالدول في المنطقة ليست مستعدة للدخول في حرب مسلّحة من أجل المياه.

كما أنّ المسألة المائية تتفاقم مع ضعف النّظام الإقليمي العربي وعجزه عن تأمين مصالح الدول العربية الحيوية وخاصة الموارد المائية الحيوية، كما أنّ قضية المياه في الشرق الأوسط والخطط التي تطرح للتعامل معها تستلزم تعبئة الإمكانيات لإيجاد حلول فنيّة واقتصادية وسياسية للحيلولة دون تعرض المنطقة لأزمات المياه أو حصول حروب مياه.

إنّ الوضع المائي في هذه المنطقة يقف عند ضرورة تفعيل الإمكانيات الإقليمية القائمة على مبادئ العدالة المائية لتحقيق الاستغلال المشترك يضمن للجميع الاستغلال المتساوي بشكل يتفادى التصعيد.

تستخلص الدراسة كذلك أنّ الصراع على المياه في هذه المنطقة يتأثر بالعديد من العوامل منها ندرة المياه وشحتها وكذلك منابع المياه من دول أجنبية بالنسبة لمجموع الدول العربية الموجودة في منطقة الشرق الأوسط؛ وكذلك عدم احترام الدول لقواعد القانون الدولي، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه قوات الاحتلال في السيطرة على المياه، كما هو الأمر للاحتلال الإسرائيلي الذي يفرض نفسه على الواقع المائي العربي عن طريق الاستغلال اللاّمتكافئ، كما أنّ الصراع على المياه تكمن خطورته من خلال التحالفات التي تهدد المنطقة العربية كالتحالف التركي الإسرائيلي، كذلك التوجه نحو توظيف المياه أكثر فأكثر لتحقيق المشاريع السياسية مما أدى أن يكون الصراع على المياه أن يكون ذو صبغة سياسية أكثر منه لأسباب أخرى.

3.I- انعكاسات الصراع على المياه في الدول العربية

بما أنّ الماء هو مصدر للحياة فهو كذلك سبب للنزاعات في العالم، وتسبب إدارته في إحداث كثير من النزاعات، لا سيما في المناطق التي تقل فيها الموارد المائية ويتزايد الطلب عليه نظرا لتزايد الاحتياجات الزراعية والصناعية كما هو الحال في الشرق الأوسط.

وقد سبق أن أوضحنا أنّ هناك مجموعة من الأبعاد تفسّر إشكالية المياه نظرا لارتباط هذه الأخيرة وتأثيرها في العديد من المجالات باعتبارها متغيرا هاما، فالشأن المائي العربي تتداخل فيه العوامل الاقتصادية والسياسية والإقليمية والدولية لذلك فإنّ انعكاسات الصراع على المياه في منطقة الشرق الأوسط ستتداخل فيها هذه العوامل كذلك.

ولما أصبحت المياه عاملا مهما يشغل المنتديات العالمية، خاصة في ظل تناقص هذا المورد الحيوي، أصبح من الضروري التطرق إلى المجالات الأخرى التي ينعكس عليها هذا التناقص وكذلك الوضع الذي يفرزه الوضع الصراعي بين دول المنطقة.

- **الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية**

إنّ الحديث عن المياه في ظل المتغيرات الحالية يتركنا أمام إثارة مفهوم الأمن المائي حيث أصبح هذا الأخير نظرية تعمل العديد من الدول على تطبيقها نظرا لارتباط المياه بالاستراتيجيات الأمنية للدول فمن المستحيل الحديث عن أمن في ظل غياب المياه بحيث أصبح ضمان استمرار تدفق المياه أحد الأهداف القومية الأساسية لأية دولة.

بحيث أنّ علاقة المياه بالغذاء هي علاقة تأثيرية، فنقص الموارد المائية يؤدي حتما إلى نقص الغذاء وهو ما يتوقف عليه وجود العالم العربي ذاته، والغذاء أصبح اليوم من أخطر الأسلحة التي تستخدمها الدول في علاقتها الخارجية وبالتحديد الدول المستوردة له، ويأتي على رأسها غالبية أقطار العالم العربي إن لم تكن كلها، ولا شك في أنّه من خلال هذه العلاقة تتحكم الدول المصدرة في الدول المستوردة، وفي سياستها الخارجية والداخلية في كثير من الأحيان.

المعروف أن الدول العربية توجه 70% من مواردها المائية لقطاع الزراعة. إلاّ أنّه وفعليا تواجه الأقطار العربية فجوة غذائية واسعة بين المنتج الفعلي وحجم الطلب، وتتركز الفجوة أساسا في عدة مجموعات هي: القمح، السكر اللحوم، الألبان، البذور الزيتية والزيوت النباتية ولكي تتمكن المنطقة العربية من الوصول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه السلع الرئيسية لا بد من انجاز معدلات نمو سنوية مرتفعة، تتطلب إمكانات مالية مرتفعة.[14]

مع العلم أنّ أغلب أقطار العالم العربي تعاني من عدم كفاية الموارد المائية للوفاء بالاحتياجات في الوقت الحالي، وهو موقف أخذ بعدا تبعا للزيادة السكانية. وتجد هذه الفكرة سندا لها مع نظرية مالتوس التي ترتكز على أنّ قدرة السكان أكبر بصورة لا نهائية من قدرة الأرض على توفير العيش للإنسان، بحيث يزداد إنتاج الغذاء تبعا لمتوالية حسابية بينما يزداد السكان تبعا لمتوالية هندسية، بينما تتناقص كمية الغذاء بالنسبة للفرد أمام تزايد الطلب الفردي على كثير من المنتجات، لذلك استحوذت قضية الغذاء والتنمية الزراعية على اهتمام كبير على مستوى المنطقة العربية.

ورغم إدراكنا بأهمية أزمة الغذاء في الدول العربية إلاّ أنّه وفي هذا المقام نعتبرها كنتيجة لظاهرة أخرى أخطر منها هي ظاهرة إشكالية المياه في المنطقة العربية، باعتبار أنّ الموارد فيها تتصف بالندرة سواء بصورة مطلقة من حيث تدني متوسط نصيب وحدة المساحة، أو نصيب الفرد من المياه، ففي حين تعادل مساحة الوطن العربي(10.8%) من مساحة اليابسة، ويعادل عدد سكانه (5%) من إجمالي سكان العالم، فإنّه يحتوي على (0.7%) فقط من إجمالي أمطار اليابسة. لذلك ما أدى إلى نقص الموارد المائية في الاستهلاك الزراعي مما يؤدي إلى خلق أزمة غذائية تظهر ملامحها من خلال المؤشرات التالية:

-انخفاض ما يخص الفرد من نوعية وكمية الغذاء في معظم الأقطار العربية ، دون المستوى العالمي، مع تفاوت ذلك الانخفاض من قطر لآخر.

-اتساع الهوة بين واردات وصادرات الدول العربية من السلع والمنتجات الغذائية، وتزايد اعتمادها على الاستيراد لتأمين الاحتياجات الغذائية.

-تدني نسبة الاكتفاء الذاتي ومستوياته، نتيجة لتزايد الواردات الغذائية من خارج العالم العربي مع اختلاف نسبة الاكتفاء الذاتي من قطر لأخر.

لقد قدرت الاحتياجات السنوية من بذور محاصيل البقوليات (العدس، الفاصولياء، الفول) بنحو (60.3) ألف طن وبالتالي يصل العجز الكلي من احتياجات هذه الدول من البذور المحسنة لمحاصيل البقوليات حوالي (45%) من إجمالي احتياجاتها السنوية وتمثل مجموعة محاصيل الحبوب(القمح، والشعير، والذرة الشامية، والأرز، والذرة الرفيعة) الثقل الوزني الأكبر في سلة الغذاء العربية، حيث أنّها تشغل أكثر من نصف المساحة المزروعة في الوطن العربي، وتساهم بأكثر من50% من قيمة فجوة السلع الغذائية الرئيسية.[15]

ولاشك في أنّ لتزايد الهوة أو الفجوة بين العرض والطلب للغذاء في الدول العربية انعكاسات بعيدة المدى وعلى كافة المستويات والأصعدة من اقتصادية وصحية وأمنية بدأت تظهر بوادرها بشكل ينذر بالخطر. فعلى المستوى الأمني، فإنّ الاعتماد على المستوردات الغذائية، يجعل الدول العربية تحت رحمة الدول المتحكمة في إنتاج الغذاء، مما يعرض أوضاعها الأمنية للخطر، ويضعها رهن الظروف والأوضاع العالمية، وقد يضطرها إلى الخضوع لمطالب ربما لا تتفق ومصالحها القومية ولا مع سيادتها واستقلالها، كما أنّ قد يساعد على حدوث الاضطرابات واختلال الأمن في هذه المنطقة. كما تأثرت اقتصاديات الدول العربية جراء احتكار المياه السطحية الآتية من الخارج كما حدث في التسعينات عندما قطعت

تركيا المياه على سوريا والعراق لمدة شهر وكما سبق الذكر فقد تأثرت الزراعة في كلا البلدين مما أدى إلى إتلاف المحاصيل الزراعية، لما كان للمشروع التركي انعكاسات على الدول العربية المشاطئة لحوضي الدجلة والفرات. وبالتالي لا بد للدول العربية من ضمان أمنها المائي في إطار تعاون إقليمي ودولي بشأن المياه وإيجاد استراتيجيات كفيلة بمواجهة الضغوطات المائية التي تعاني منها المنطقة خاصة مع السياسة المائية الإسرائيلية التي تتجه أكثر فأكثر إلى استغلال المياه الإسلامية ، والتي تسيطر على مياه نهر الأردن واليرموك، وسعيها الحثيث للسيطرة على مياه دجلة والفرات والنيل و التي توصلت بعد هذا إلى السيطرة الاقتصادية بحيث أصبحت من بين المصدرين للمواد الغذائية للدول الإسلامية . وتسعى هذه الأطراف إلى جعل المنطقة العربية تعاني من تبعية اقتصادية من خلال السيطرة على مصادر المياه. وباعتبار أنّ موضوع المياه متشعب اقتصاديا جغرافيا واجتماعيا وسياسيا فإنّ موضوع الزراعة يتأثر وفقا لذلك باعتبار أنّ الزراعة تتأثر بالوضع المائي.

- **الانعكاسات الاجتماعية:**

إنّ أكبر تخوف يواجهه الأمن العربي هو التزايد المضاعف في عدد السكان، وباعتبار أنّ المياه تواجه تحديات بيئية من تغيرات مناخية والتلوث والذي يؤثر على كمية ونوعية المياه الذي يؤدي إلى نقص المياه الصالحة. وإنّه لمن البديهي في المنطقة العربية إذا ازداد نقص المياه العذبة زاد التوتر، وتصاعد النزاع بين دول المنطقة على مصادر النّزاع، وبخاصة أنّ هناك غياب لاتفاقيات بشأن توزيع حصص المياه بين تلك الدول.[16]

ومن البديهي أنّ زيادة عدد السكان سيزيد بكل تأكيد في استهلاك المياه العذبة، لكن الأمر الأهم أنّ هذه الزيادة يصاحبها تطور ونمو سوسيو اقتصادي و حضاري، يضاعف من استهلاك المياه لذلك ينبغي أن نأخذ ذلك في الاعتبار، وليس زيادة عدد السكان في حدّ ذاتها رقميا.[17]

كما أنّ زيادة عدد السكان تؤثر على زيادة المساحات المزروعة بسبب الزحف العمراني وما يترتب عليها زيادة في الطلب. كما أنه ومن المؤكد بأن مصادر مياه جديدة، لم تعد موجودة، والمياه الفائضة عن الحاجة غير موجودة، والمياه الجوفية والسطحية المتوافرة يقل منسوبها لعوامل مختلفة.

وفي ظل اعتماد دول المنطقة على المصادر المائية المحدودة والمهددة لديها فإنّ ذلك يؤثر على دول الشرق الأوسط في كل المجالات أمام حاجة المواطنين إلى المياه. وأمام تناقص المياه وتلوثها وازدياد ملوحتها فإنّ هذا يؤدي إلى تهديد صحة الإنسان في هذه المنطقة.

كما أنّ الصراع يفرز حالة من العنف الاجتماعي، يهدد بإحداث مزيد من الخلل في تماسك المجتمع وزعزعة استقراره. فكلما كان هناك شح متزايد في المياه يزداد التنافس على الموارد المائية وغالبا ما يكون بالعنف المسلح والذي يعود إلى السيطرة الإقليمية على تدفق المياه السطحية للمستهلكين عند المصب. وقد يتسبب هذا الوضع في حدوث النزاع بين الدولة والمواطنين ارتباطا بفشل الدولة بتقديم الخدمات المتعلّقة بتقديم الخدمات باعتبارها المسؤولة على إدارة المسألة. وتشهد منطقة الشرق الأوسط مثل هذه الحالة مثلما يحدث في الازمة اليمن بحيث تشهد نزاعات و حروب دامية نظرا لتدمير البنية التحتية للحياة وظروف نقص المياه.

- **الانعكاسات السياسية والقانونية**

إنّ مشكلة المياه في الشرق الأوسط متعددة ومتعقدة ومتشابكة التأثيرات، لما لها من انعكاسات على الأمن القومي للدول المنطقة بمفهومه الشامل وأبعاده المتعددة. لذلك أصبح الحديث عن الأمن المائي يدخل صميم الأمن القومي وذلك لارتباطه بالأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية والتي ينتج عنها تحقيق الاستقلال الاقتصادي والتحرر من التبعية للغير.

كما تعدّ الانعكاسات السياسية ونوعية العلاقات بين الدول المطلة على النهر الدولي الواحد أحد الانعكاسات المهمة التي يمكن أن تثر في تصعيد أو تخفيف حدّة الخلاف حول كيفية استغلال مياه النهر، فأصل المشكلة ليس فقط في ندرة المياه أو سوء استغلالها، بل وقبل كل ذلك سوء العلاقات بين الدول المشتركة في مصدر مياه مشترك.

كما أنّ المشاكل المثارة بشأن كيفية استغلال المياه سببا في تدهور العلاقات السياسية بين الدول الواقعة على نهر واحد، ومن هنا تتضح جدلية العلاقة بين المشاكل المثارة بشأن المياه وطرق استغلالها من جهة وطبيعة العلاقات السياسية بين تلك الدول من جهة أخرى.

ونجد أنّ مناخ العداء الذي سيطر على العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل طوال الأربعة عقود الماضية كان هو السبب الرئيسي في شروع إسرائيل لسرقة المياه العربية لتأمين احتياجاتها.

كما أنّ طبيعة الأنهار الدولية تخلق حالة خاصة في العلاقات بين الدول التي تمر بها تلك الأنهار وقد يؤدي إلى حدوث نزاع مسلح كما حدث في حرب 1967 التي كانت بسبب المياه.

ويتجلى الانعكاس السياسي لأزمة المياه في الشرق الأوسط، جليا في العلاقة بين دول المنبع ودول المجرى أو المصب التي تتنازع الدول المعنية للسيطرة عليها أو توظيفها. وهكذا يصبح لهذه الدول غير العربية دورا كبيرا ومؤثرا في تحديد الإرادة السياسية للدول العربية ، والتحكم في سياستها داخليا وخارجيا مما سيتفق وأهداف هذه الدول التي تفرض سيطرتها الفعلية على الموارد المائية للشرق الأوسط ، وهكذا لن يكون القرار السياسي للدول الشرق الأوسط نابعا من إرادتها السياسية الحرة المستقلة، بقدر ما هو إرضاء لهذه الأطراف غير العربية. مثلما حدث مع الأردن عندما دخلت مع إسرائيل في معاهدات السلام مجبرة أمام سيطرة إسرائيل على مصادر المياه التي تستفيد منها الأردن وذلك لاستعادتها مواردها التي خسرتها في حرب 1967 في إطار ما يعرف بالصراع العربي الإسرائيلي.

كما أصبحت المياه أحد أهم المسائل المثارة في مائدة المفاوضات بين الأطراف المتناقضة، فمثلا تركيا تضع إقليم الإسكندريون مقابل المياه في علاقتها مع سوريا.

كما تمّ إدراج موضوع المياه كعنصر رئيسي في نظام الشرق أوسطي بحيث يوصف هذا الأخير بأنّ مشروع أمريكي إسرائيلي، يهدف لحماية مصالح إسرائيل ودمجها في دول المنطقة وفق التصوّر والرؤية الإسرائيلية. وبالتالي فإنّ قيام مثل هذا المشروع بأبعاده لابد من تحقيق التنمية بمفهومها الشامل والتي تعتمد أولا وأخيرا على المياه والاستقرار، حيث أخذت المياه حيّزا كبيرا في المشروع الشرق الأوسطي.

والمياه في مفردات النظام الشرق الأوسطي الجديد هي مشكلة وقضية إقليمية وليست وطنية، ويجب حلّها من خلال التعاون الإقليمي بين كافة دول العالم العربي، ولهذا دعا النظام دول المنطقة إلى تعزيز مفهوم التعاون والمشاركة فيما بينها، والسعي لإيجاد شراكة حقيقية لتنمية وتطوير مواردها المائية المتاحة، كما دعا إلى تحييد المفاهيم الإيديولوجية والقومية والمعتقدات الدينية في التعامل مع قضية المياه، بهدف تحقيق تسوية تاريخية في منطقة الشرق الأوسط ومصالحة حقيقية بين قومياته المتصارعة "العربية والإيرانية والتركية والصهيونية".ولقد استغلت الولايات المتحدة موضوع المياه كوسيلة ضغط على الدول العربية لحماية مصالحها ومصالح إسرائيل في المنطقة. ويعود اهتمام أمريكا بإسرائيل على صعيد الأمن المائي لعدّة أهداف تتمثل أهمها يما يلي:

السعي لمساعدة إسرائيل بتخصيص أكبر ما يمكن تخصيصه لها من حصص مياه حوض الأردن والجنوب اللّبناني. وفك العزلة العربية عن إسرائيل، والاعتراف بها كحقيقة قائمة وكعضو أصيل في منطقة الشرق الأوسط عن طريق استغلال أي اتفاق يعقد معها من قبل الدول العربية فيما يتعلق بالاستغلال المشترك للموارد المائية الذي سيخلق ظروفا ملائمة لتلاقي وتعاون فنّي بين مسؤولي الفريقين، لما فيهما من مصلحة مشتركة بينهما رغم العدّاء السافر الذي تحجبه المصالح أحيانا، بل قد يتحول هذا العداء إلى سلام محفوف بالمخاطر كما حصل في منتصف التسعينات من القرن الماضي بين المنظمة الفلسطينية وإسرائيل من جهة، وبين الأردن وإسرائيل كما سبق الذكر.

كما أنّ نمط التحالفات الجديد الذي طرحته الولايات المتحدة الأمريكية قبل انهيار الاتحاد السوفياتي ومثلته تركيا وإسرائيل كلاعبين أساسيين في منطقة الشرق الأوسط، إبان الأيام الأخيرة من الحرب الباردة بحيث عملت على تدعيم المركز الصناعي والعسكري إضافة إلى الثروة المائية التركية وهذا بهدف السيطرة الدائمة في الدول العربية ، وضمان بقاء وتأمين موقع الولايات المتحدة في المنطقة وخاصة منذ احتلال العراق سنة 2003.[18]

كما أنّ تركيا بفضل قوتها العسكرية والاستراتيجية، وورقة المياه تعمل على الاستفادة من تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتأكيدا لهذا طرح الباحث الأمريكي(Schweizer-Peter) في مجلس السياسات الخارجية الأمريكية، مسألة غلق المجاري المائية التركية المؤدية للعراق إبان حرب الخليج الثانية. وهذه السياسة اتبعتها أيضا في استخدام ورقة مياه نهر النيل إبان إنشاء مصر للسد العالي من خلال تمويل الولايات المتحدة الأمريكية للعديد من المشاريع المائية في إسرائيل وذلك بسبب تجاذبات الحرب الباردة[19].

كما أنّ الاستراتيجية الأمريكية بخصوص المسألة المائية والتي تنص على أنّ التعاون في قضية المياه هو الحل الوحيد لمشكلة (الشرق الأوسط)، فالتعاون حسب هذه الرؤية يترجم عن طريق إقامة المشاريع إقليمية تتطلب إدخال جميع أحواض المياه في المنطقة (أي الشرق الأوسط) هي النيل، الفرات، والأردن داخل نظام واحد، حيث يمكن استثمارها من قبل جميع دول المنطقة، ومن ناحية أخرى تهدف إلى خصخصة الأمن وبيع المياه كسلعة. حيث تهدف هذه الرؤية الأمريكية إلى المنطق التجاري، وإزالة الحدود بين الدول المعنية وخلق منطقة حرة تطغى عليها ما يسمى بالسوق(الشرق أوسطية) لتشجيع حرية التجارة وتكنولوجيا المياه، وذلك عن طريق التعامل مع المراكز الأمريكية المختصة بالمياه لتحقيق مشاريع مائية، وهذا قد يبدو ذو اتجاه اقتصادي، لكن إدخال المؤسسات الاقتصادية سيكون لها دور فعال في يدّ رجال الأعمال والقطاع الخاص الذي بدورهم يؤثرون في القرار السياسي من خلال محاولة مسح الهوية الاسلامية عن طريق إضعاف المؤسسات الوطنية، ودعم فكرة بيع المياه.

- **الانعكاسات القانونية:**

هذا البعد يعدّ الترجمة الحقيقية والانعكاس المباشر للبعد السياسي ذلك أنّ العلاقات السياسية بين الدول من شأنه أن يؤدي إلى عقد اتفاقيات من أجل تقاسم المياه وتقنين استغلالها، وفق للاحتياجات وكذلك وفقا لما يرضي كل الأطراف استنادا إلى قواعد القانون الدولي العام وكذلك الاتفاقيات الدولية في إطار الأمم المتحدة. ورغم اهتمام القانون الدولي بقضية المياه إلاّ أنّه لا توجد اتفاقيات ملزمة بين دول الشرق الأوسط.

هذا الفراغ الذي يعرفه القانون الدولي في معالجة وضبط مسألة تقاسم الموارد المائية أدى بالعديد من الأطراف إلى توظيفه حسب المصالح، خاصة في منطقة الشرق الأوسط، التي يبدو فيها اختراق واضح لقواعد القانون الدولي كتحويل المجرى الطبيعي للأنهار مثلما فعلت إسرائيل في تحويل مجرى نهر الأردن، وعدم وجود قواعد قانونية تحرّم هذه الممارسات. كما أنّ غياب قواعد قانونية توضح طبيعة الأنهار في المنطقة (الشرق الأوسط)،[20] كما هو الحال مع تركيا التي تعتبر أن نهري دجلة والفرات هما نهران وطنيان عابران للحدود، وتعتبرهما في نفس الوقت حوضا واحدا، وهذا ما أدى إلى توظيف هذا الفراغ القانوني لاستغلال المياه بطريقة غير عادلة تضر بحصة دول المصب. وبالتالي فإنّ هذا الفراغ القانوني يتم توظيفه من بعض الدول وبالخصوص من دول المنبع حسب منطق مصلحتها الذاتية، وهذه الممارسة تؤدي بالأطراف الأخرى إلى التحرك اتجاه هذه التهديدات التي تمس أمنها المائي والقومي مما يؤدي إلى تفعيل واتساع دائرة الصراع على هذا المورد الحيوي.

- **أزمة المياه في دول الشرق الأوسط (بين التصعيد والتهدئة):**

بعد الحرب الباردة فإنّ فكرة الحرب على المياه حضرت بقوة في الساحة الدولية، لكن لحدّ اليوم لم تعالج المسألة ولم يتم تأكيدها وفق أسس تجريبية. وما يمكن تأكيده أنّ تساوي الفرص في الحصول على المياه بين الدول التي تشترك في المصادر المائية، من شأنه أن يكون عاملا في تحقيق السلم والتعاون، غير أنّ الاستغلال غير العقلاني لمصادر المياه بين الدول يؤدي إلى تفاقم مشكل ندرة المياه، مما يجعل منه السبب الرئيسي في اندلاع النّزاعات بينها، خصوصا وأنّ ندرة المياه لها آثار عكسية على تطور المجتمع اقتصاديا بالإضافة إلى خلق مشاكل صحية وحتى معدية مما يجعل سلوك الدول يتجه نحو التصعيد أكثر منه نحو التهدئة.

إنّ محاولة تحليل الظاهرة الصراعية فيما يخص الموارد المائية يبيّن لنا أنّ هذا الصراع هو ذو طبيعة ثلاثية الأبعاد، وهذه الأبعاد هي (المصلحة و الحاجة) التي تمثل انعكاس لتصورات الأطراف للموقف الذي تود اتخاذه أي التعاون أو النزاع، أما العامل الثاني فهو مرتبط بالقوة وهو وضع الدول المتشاركة في المورد المائي والذي يتيح لقوى المنبع مزايا أكثر من دول المصب، متبعة في ذلك بعض التكتيكات كضبط تدفق المياه في مجرى النهر، أما العامل الثالث فيكمن في القوة الهجومية، وإن كانت القوة الدفاعية والداخلية تستطيع أن تحقق تأثيرات هامة، فالقوة الهجومية تسمح بفرض الإرادة على الأطراف الأخرى المنافسة مما يمكنها من التحكّم في سلوكهم إزاء مسائل المياه.[21]

واستنادا لطبيعة الظروف السياسية والجيوبولتيكية التي يعرفها الشرق الأوسط، والظروف الطبيعية التي تتمثل في التحديات المناخية، فإنّ العديد من المحلّلين يرون أنّ منطقة الشرق الأوسط تعيش أزمة مياه حقيقية، يمكن أن تدفع إلى الحرب. إلاّ أنّ هناك من يرى العكس تماما أنّ هذه المنطقة (الشرق الأوسط) يمكن أن تتفاعل بإيجابية مع المسألة من خلال استغلالها لتفعيل منطق التعاون لتحقيق السلم في هذه المنطقة التي تشهد الكثير من الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأخرى.

ومحاولة تحليل ما إذا كانت المياه هي عامل تعاون (السلام) أم محفز للصراع (الحرب)، الأمر يتطلب منّا الوقوف ومراعاة الاختلاف الموجود في الشرق الأوسط، فمن خلال ما سبق تناوله في الدراسة يتوضح لنا أنّ مسألة المياه في الشرق الأوسط تختلف عن طبيعة المسألة المائية في المغرب العربي، باعتبار أنّ مشكلة المياه في الشرق الأوسط هي مشكلة تتفاعل وتتعقد أكثر فأكثر مع التأثيرات الجيوبولتيكية التي تتفاعل مع طبيعة النسق الإقليمي المتعدد الأطراف و المختلف في التوجهات والمصالح. إنّ أزمة المياه في العالم الاسلامي ليس لها أي مؤثرات جيوبوليتكية نظرا لافتقار المنطقة للمنظومة النهرية كما في الشرق الأوسط، بل إنّ مشكلاتها تتحدد في طبيعة الإدارة واستغلال الموارد الموجودة في المنطقة أمام تبعية المنطقة بنسبة كبيرة للأمطار، وكذلك وجود مياه جوفية مشتركة يتم استغلالها حاليا

من طرف دول المنطقة خاصة أنّ بعض من هذه المنظومة الجوفية هي مياه أحفورية قابلة للنضوب، وكذلك طبيعة الاستهلاك المتزايد أمام تزايد عدد السكان والاستهلاك الزراعي دون إقامة استراتيجيات بعيدة المدى، مع العلم أنّ المنطقة تلجأ أكثر فأكثر إلى استغلال مياهها المتوفرة حاليا.

فجدلية النزاع من أجل المياه، تكمن في طبيعة الوضع الجيو- استراتيجي لمنطقة الشرق الأوسط ، ويمكن ردّ الأسباب والدوافع التي تكمن وراء نشوب النّزاعات بشأن المياه، واحتمالات تحولها إلى صراع مسلح، إلى ثلاثة أسباب رئيسية ألاّ وهي، وقوع أهم منابع المياه خارج الأراضي العربية. وكذلك تناقص النصيب النسبي للدول العربية من المياه، والاعتداء المباشر بالقول وبالفعل من قبل إسرائيل على الحقوق العالم الإسلامي المائية.[22] فمنذ الثمانينات حددت مصادر الاستخبارات الأمريكية عشر مناطق محتملة لأن تكون ساحات صراع على المياه وقد قسمت تلك المناطق، إلى ثلاث مستويات من الخطر:

- مناطق تشتعل فيها حروب المياه في فترة قريبة وتقع أغلبها في الشرق الأوسط.
- مناطق محفوفة بالمخاطر وقد تدخل منطقة الخطر حالما تستنفد مصادر مياهها السطحية والجوفية، وتقع في نطاق هذا الحزام دول شبه الجزيرة العربية.
- مناطق توتر مائي قابلة للدخول في مستوى الخطر في فترة عشرة إلى عشرين سنة قادمة وتدخل في هذا الحزام مصر وبلدان المغرب العربي.

وباعتبار منطقة الشرق الأوسط ذات أهمية كبرى في استراتيجيات القوى الدولية، التي تسعى إلى استثمار عوامل الضعف الجيوبولتيكي لدول المصب العربية للضغط عليها وتحقيق أهدافها ومصالحها، فإنّ مسألة المياه في منطقة الشرق الأوسط لا تقتصر فقط على البعد الاقتصادي والاجتماعي، بل يشمل البعد السياسي وهذا الأخير لا يشمل تأثيره كل الدول العربية كما سبق الذكر، بل يقتصر تأثيره بشكل واضح على الدول العربية السبع وهي: مصر والسودان، العراق وسوريا ولبنان، وفلسطين والأردن. لذلك تمثل قضية المياه في هذا الجزء الهام من المنطقة العربية حيزا مهما في اهتماماتها، وتعتبر المحور الأكثر تعقيدا وتشابكا في علاقات هذه الدول، بل أصبحت مسألة المياه تطرح في مفاوضات السلام في المنطقة.

II - الطريقة والأدوات :

لمعالجة الإشكالية المطروحة، تم توظيف مجموعة من المقاربات النظرية لتفسير إشكالية الصراع على المياه في الوطن العربي وذلك من جوانب عديدة وتتمثل في:

اقتراب الواقعية:

انطلاقا من أنّ هذا الاقتراب يرى في الدولة فاعل عقلاني، أناني يسعى إلى تعظيم المكاسب والأرباح، وهذه الرغبة تتصادم مع رغبة الدول الآخر، مما يخلق حالة صراع.

الاقتراب الجيوبولتيكي:

من خلال محاولة تفسير العلاقة بتأثير المعطيات الجغرافية المشتركة في السلوك السياسي للدول وخياراتها نحو السلم أو الحرب، كما أنّ التحليل الجيوبولتيكي يدرس عامل الموارد الطبيعية وأهميتها في توسع الدول ونموها، بالإضافة إلى دورها في تفعيل الحرب أو السلم.

المقاربة القانونية:

التي تسهم في تفسير مختلف الاتفاقيات القانونية التي تسعى إلى حلّ إشكالية المياه.

مقاربة الأمن التعاوني:

الأمن التعاوني هو نشاط تمارسه الدول بالتعاون فيما بينها في خفض احتمالات الحرب، أو التقليل من الأضرار التي تسببها الحرب فيما لو وقعت، وهذا المقترب يغني التحليل من خلال دراسة سلوك الدول ونشاطاتها التي تمارسها بالتعاون فيما بينها لخفض احتمالات الحرب.

مقترب الصراع على الموارد:

باعتبار أنّ الصراع على الموارد حربا يتم خوضها للسيطرة أو الاحتفاظ بالسيطرة على الموارد النادرة، وباعتبار أنّ المياه مورد حيوي وأمام زيادة عدد سكان العالم الذي يؤدي إلى ارتفاع الطلب على هذا المورد مما قد يودي إلى نشوب حروب ونزاعات.

نظرية المباريات:

من خلال تقييم موضوع المياه وتصنيفه إما في اللّعبة الصفرية أم غير الصفرية مما يوضح سلوك الدول بالاتجاه إما إلى الحرب أو التعاون، وكذلك تساعد الدراسة من خلال تقييم أرباح الدول من خلال هذه السلوكيات(التعاون أو الصراع).

وعليه، فقد تمّ تقسيم المقال إلى المحاور الآتية :

- **إشكالية المياه في العلاقات الدولية:**

من خلال رصد منطلقات الصراع على المياه، وإبراز أهم المقاربات الفكرية التي تفسر هذه الإشكالية، وهذا يعتبر الإطار العام لمشكلة المياه في العالم تدرجا إلى دول العالم الاسلامي التي تعاني هي كذلك من هذه المشكلة.

- **الصراع على المياه في الشرق الأوسط:**

ويعتبر هذا جزئية من الإطار العام لإشكالية المياه في العلاقات الدولية و العالم الاسلامي ، حيث تمّ التطرق إلى دراسة ثلاث حالات رئيسية في هذه المنطقة نظرا لتعقيداتها (النيل، حوض الأردن، وحوضي دجلة والفرات).

- **انعكاسات الصراع على المياه في الشرق الأوسط:**

من خلال استخلاص مجمل الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية التي تؤول إليها مشكلة المياه في المنطقة وكذلك الوقوف عند مستقبل الأمن المائي في ظل التغيرات الجيوسياسية في الشرق الأوسط وانعكاساتها على الاوضاع الاقتصادية و الاجتماعية والموارد.

II- النتائج ومناقشتها :

أهم مشاهد حروب أو سيناريوهات من أجل المياه التي قد يمكن أن تشهدها منطقة الشرق الأوسط تتمثل في الحالات التي تمّ تناولها في هذه المداخلة ألاّ وهي النيل، حوض الأردن، وحوضي دجلة والفرات وهذه المشاهد يمكن أن ترتسم كما يلي:

أولا - الوضع في حوض النيل: وفق تعبير أبو زيد وزير الري المصري السابق ورئيس مجلس المياه الحالي أنّ ملف مياه النيل أخطر مما يمكن تصوره خاصة في ظل تزايد تعنّد دول حوض النيل وتشبثها بمواقفها، ووفقا لذلك فإنّ منطقة حوض النيل قد تتجه نحو التصعيد تبعا لمجموعة من التغيرات تتمثل فيما يلي:

- تحركات دول الحوض وعلى رأسها أثيوبيا عكس رغبة دولتي المصب(مصر والسودان)، وتزايد الاستفزازات خاصة.
- ووفقا لبعد (المصلحة/ الحاجة) الذي تمّ التطرق إليه يتبين لنا أنّ مع تزايد حاجة دول الحوض للمياه بسبب ارتفاع عدد السكان يؤدي إلى سعي الدول المشاطئة للحوض للحصول على حصص إضافية لخدمة مشاريع التنمية أو لإشباع الاستخدامات العادية للسكان ومع اعتبار حوض النيل كمورد أساسي خاصة بالنسبة لمصر فإنّ هذا السعي قد يصطدم بسعي الدول الأخرى.
- فشل جميع المحاولات التكاملية لتحقيق التعاون فيما يخص تطوير وحسن استغلال الموارد المائية المتوفرة من خلال تفعيل التبادل الاقتصادي وتشجيع الاستثمار البيني في هذه البيئة الإقليمية، بالإضافة إلى اقتران هذا النسق الإقليمي بمجموعة من المؤثرات الاجتماعية غير المتجانسة والمؤثرات السياسية التي تجعل تعامل الدول فيما بينها تعامل قائم على أساس الشك وعدم الثقة. فأثيوبيا ترى في تحركات مصر على أنّها تستند إلى سوء النية وخاصة فيما يتعلق بمسألة اريتريا التي ترى أنّها يتم تحريكها من طرف مصر للضغط على أثيوبيا، وهذا من بين العوامل التي تزيد من توتر العلاقات السياسية بين دول حوض النيل بالإضافة إلى العديد من العوامل الأخرى.
- تدخل أطراف خارجية تسعى لتحقيق مصالحها على رأسها إسرائيل، بالإضافة إلى التوازنات الجديدة التي عرفتها المنطقة خاصة مع انفصال جنوب السودان.

استنادا إلى هذه الاعتبارات يتضح لنا أنّ الوضع في حوض النيل يتجه نحو مزيد من التصعيد. لكن الأمر قد لا يبلغ حدّ الصراع المسلح وذلك لضعف الافتراض الذي يبنى عليه المشهد، لإدراك الأطراف أنّ تكاليف الحرب ستكون أكبر، كما لا يمكن إغفاله أو إسقاط هذا الاحتمال إسقاطا مطلقا نظرا لتداخل المتغيّرات الإقليمية والإفريقية والدولية وتأثيرها.[23]

ثانيا - الوضع في حوضي دجلة والفرات: استنادا على البعد الثاني الذي يمنح لأحد الأطراف التحكم على مصادر المياه والبعد الثالث الذي يتمثل في القوة الهجومية، فإننا نجد أن تركيا تتوفر على هاذين البعدين، وبذلك ستتوجه أكثر إلى تطوير مشاريعها المائية مما قد يؤدي إلى التسبب بإضرار لسورية والعراق، بالإضافة إلى أنّ السدود العراقية والسورية تبقى رهن الإرادة التركية. لكن هذا المشهد لن يرافقه استعمال القوة العسكرية نظرا إلى الأوضاع التي تعرفها كل من العراق وسوريا، فالعراق بعد خروجها من ميزان القوى الإقليمي في 2003، وسوريا بسبب النزاع الداخلي الذي يمتد من 2011 إلى غاية الآن لن تكون ردّة فعلهما ذات طابع عسكرية، بما أنهما لا تملكان القوة، كما أنّ في ظل هذه الظروف فإنّ ملف المياه ليس على رأس أولويات القيادة السياسية.

ثالثا - الوضع معركة في حوض الأردن: رغم دخول الأردن مرحلة أزمة تأمين الموارد المائية، ورغم سطوة إسرائيل على الموارد المائية بصفة كليّة على الموارد المائية في فلسطين ومعظم موارد حوض الأردن ونهر اليرموك الرافد الأساسي له، إلاّ أنّ رد فعل الدول العربية لن يكون عسكريا باعتبار أنّ ميزان القوى لصالح إسرائيل. لكن كما سبق وأن أشير إليه خلال الدراسة فإنّ العلاقة بين المياه والاستراتيجيات العسكرية الإسرائيلية هي واضحة كما أنّها تربط دوما بين الماء والاستراتيجيات المستقبلية، باعتبار أنّ إسرائيل تعاني هي الأخرى من عجز مائي وإن حدث أي استعمال للقوة فيكون من قبل إسرائيل إما للحفاظ على سيطرتها على المياه، أو الحصول على موارد مائية جديدة، أو تدمير مشروع عربي يؤثر على ما كسبته، وما يساعدها هنا تفكك الموقف العربي السياسي والعسكري وهشاشة التنسيق بين مختلف الأطراف العربية. ولكن المؤكد أنّ هذا المشهد ممكن كما أنّه يعتبر أخطر حلقة من حلقات تصعيد الحرب باعتباره يتعرض إلى قرصنة مائية من طرف إسرائيل وارتباطه بالصراع العربي الإسرائيلي.

رابعا - المشهد المائي في منطقة المغرب العربي: يجب الإشارة بادئ الأمر المنطقة أن المعطيات التي تتوفر للدراسة في شأن قضية المياه في هذه المنطقة لا تكفي للحديث عن افتراض حرب مياه فيها، إلاّ أنها يجب تكثيف الجهود لمواجهة فترات الجفاف، التي قد تؤدي إلى اتخاذ سلوك عدواني بين الدول مع العلم أن دول المنطقة تعيش توترات في هذا الشأن، وكل طرف يعيش حالة خوف من الطرف الآخر، وكذلك محاولة إيجاد موارد مائية أخرى.

إنّ منطقة الشرق الأوسط على العموم تعاني أزمة مياه حقيقية، تتفاقم في ظلّ التحدّيات المناخية باعتبارها تقع في حزام المناخ الجاف وشبه الجاف، بالإضافة غلى تزايد عدد السكان، وافتقارها لموارد مائية كافية، لذلك فإنّ الحديث عن التصعيد في قضية المياه والتوجه إلى الحرب يوجب علينا دراسة كل المتغيرات وتحليل كل الأوضاع، وما يجب تأكيده أن خيار الحرب هو خيار مكلف وغير مجدي. وفي هذا الإطار لا بد من التوجه إلى التعاون في مجال المياه، والذي لا يعني بالضرورة تكاملا أو تطبيعا اقتصاديا أو سياسيا كاملا، ولكنه يعني مشاركة في مشاريع محددة تخلق شبكة من العلاقات والمصالح التجارية المتبادلة بين دول المنطقة، والقائمة على مبدأ الربحية والعرض والطلب، والتي من شأنها من حدّة القضايا الخلافية بحكم المصالح المستجدة.

ولتحقيق هذا المسعى لا بد من إخراج المياه عن كل مفاهيم الربح والخسارة، والنظر إليها من زاوية المشاركة في المنافع تتبادل المصالح التي تنشأ جراء هذه المشاريع.

IV- الخلاصة :

لقد توصلت الدراسة من خلال التطرّق لموضوع الصراع على المياه في منطقة الشرق الأوسط الابعاد الجيو سياسية إلى ما يلي:

- تعتبر مسألة المياه تحدّيا أساسيا متعدد الأبعاد (السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية)، ومنه فإنّ العلاقات الدولية لم تعد ترتكز على التطور التاريخي أو الجوار الجغرافي أو التشابه الديني، بل أصبحت المصالح المتبادلة والقضايا المشتركة والتعاون الإقليمي من القواعد الأساسية التي تتحكم في مسار العلاقات والسياسات بين الدول، لذلك فإنّ العلاقات المائية أخذت حيّزا في النّقاشات العالمية، باعتبار أنّ موضوع المياه ضرورة لا يمكن تجاهلها في تنمية العلاقات بين الدول.

- المسألة المائية تقع ضمن جدلية الصراع والتعاون، الذي يمكن استنتاجه من خلال الصراع بين مختلف المقاربات التي تتمثل في الصراع بين دعاة السيادة المطلقة على الموارد الطبيعية(عقيدة هارمون)، وثانيا مناصري السيادة المقيدة، وأنصار المصالح الجماعية.

- إنّ ندرة المياه بدأت تتفاقم يوما بعد يوم، نظرا لطبيعة المخاطر والتهديدات البيئية التي تؤثر على الموارد المائية، وما يزيد من حدّة الأمر التوجه في غالب الأحيان إلى اعتبار هذا المورد كورقة سياسية واقتصادية للحصول عل الامتيازات.

- برغم تعدد مقاربات الفقه القانوني الدولي، الذي يهتم بالتعاون المائي أو الصراع على الموارد المائية التي تتعرض لمزيد من التحدياّت في الكميّة والنوعية ، والجهود القضائية في فضّ النزاعات المائية بالطرق السلمية ووضع مقاربة وقائية للحيلولة دون مثل هذه النّزاعات التي قد تؤدي إلى مزيد من التعقيدات في العلاقات الدولية، إلاّ أنّ فكرة الحروب على المياه أصبحت تخاض بشكل واسع في الساحة العالمية خاصة في الدول العربية .

- لا تزال مشكلة المياه في الشرق الأوسط معلّقة ، بحيث أنّ المياه في الشرق الأوسط تعتبر من أخطر المشاكل المعقّدة ، إضافة إلى المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعرفها المنطقة.

- إنّ الصراع على المياه بين دول الأحواض الدولية في منطقة الشرق الأوسط يتأثر بالعديد من العوامل منها، ندرة المياه وشحتها، وكذلك اعتبار منابع هذه الموارد الأساسية تأتي من منابع خارجية بالإضافة إلى عدم احترام هذه الدول لقواعد القانون الدولي، بالإضافة إلى دور الكيان الإسرائيلي في المنطقة الذي يسعى إلى تحقيق استراتيجيته المائية لذلك أصبحت المياه عنصر قوة توظفه تلك الدول كورقة ضغط سياسية يهدف تحقيق أهدافها وتشكيل نظام شرق أوسطي.

- إنّ الصراع على المياه، تزداد خطورته من خلال التحالفات التي تهدد الأمن المائي للدول العربية، والتحركات الإسرائيلية للضغط عليها من خلال دول المنابع كسياستها في منطقة حوض النيل، بالإضافة إلى اعتبار أنّ الصراع على المياه من طرف بعض الأطراف أنّه صراع من أجل البقاء.

- تكمن إشكالية المياه في المنطقة (دجلة والفرات، حوض الأردن، النيل) في اختلاف وجهات النظر بين الدول المشاطئة، من حيث الاعتراف بالصفة الدولية للنهر والحقوق المكتسبة.

- إنّ مسألة الأمن المائي سوف تحتل قمة سلم مصالح معظم الدول العربية ، وارتباطها الوثيق بقضية الأمن القومي للدول العربية ، إنّ هذا الإدراك لم تتم ترجمته حتى الآن إلى سياسة عربية موّحدة تجاه قضية المياه، وإنّ غياب استراتيجية أمنية عربية جدّية لحماية هذه الثروة الحيوية، أدى تفاقم ازمة المياه.

- طرحت المياه نفسها كوحدة من الموضوعات الأساسية التي تحمل آمال للتعاون المستقبلي في المنطقة أو كسبب محتمل للنّزاع، إلاّ أنّ المشتركات بينهما هي أقرب إلى التعاون منه إلى النّزاعات، ويظهر من خلال سعي الدول إلى تغيير الوضع الراهن ومحاولة إيجاد وضع جديد قائم على التقاسم المشترك عن المياه.

- أوضحت الدراسة أنّه رغم البيانات المعلنة والتصريحات المتلاحقة بوجود أزمة مياه حقيقية في المنطقة، إلاّ أنّ الأطراف غير قابلة للدخول في حرب مسلحة، إلاّ أنّه يتم التعامل مع هذه المسألة الحيوية من منطلقات قطرية والمصلحة الذاتية دون الأخذ بعين الاعتبار مبدأ النفعية القصوى وذلك بتحقيق أكبر قدر ممكن من المصالح المشتركة.

- كما توصلت الدراسة خلال معالجة العلاقات المائية في العالم العربي وفق التقسيم الذي تمّ التطرق إليه أنّه يمكن عقد مقارنة بسيطة بين الوضع المائي في المغرب العربي والوضع المائي في الشرق الأوسط بحيث أنّ المسألة في الشرق الأوسط تتداخل فيها مجموعة من المؤثرات الجغرافية والسياسية والاقتصادية التي تفرضها طبيعة النسق الإقليمي ووجود الكيان الإسرائيلي الذي يعمل لتحقيق استراتيجيته المائية التوسعية، أما المغرب العربي فهو كذلك يعيش أزمة مائية تعود بالدرجة الأولى إلى طبيعة الظروف الطبيعية وتزايد عدد السكان بالإضافة إلى سوء الإدارة والتوزيع، إلى أنّه وعلى العموم تمّ الوصول إلى صياغة تعاونية لاستغلال المياه المشتركة بين الدول وبالتحديد الدول الثلاث(تونس، الجزائر، والمغرب).

- توصلت دراستي هاته إلى أنّ الصراع على المياه في الشرق الأوسط، كان له العديد من الانعكاسات المتعددة الأبعاد على استقرار أمن المنطقة المائي في ظل التغيرات الجيوسياسية .

- كما تؤكد الدراسة رغم أنّها تستبعد خيار الحرب المسلحة، إلاّ أنّ الصراع على المياه قد يأخذ شكل حرب باردة، كما تقوم إسرائيل في خوضها حربا باردة بالوكالة بمساندتها للمشاريع الأثيوبية، وذلك للضغط على مصر مائيا.

وكخلاصة عامة تشمل جميع أبعاد الموضوع، ترى الدراسة أنّ فكرة حروب المياه، دخلت حيّز الدعاية أكثر فأكثر؛ وتأخذ الدول العربية نصيبها من هذا، وأخذت إطارا كبيرا في الدّراسات الأكاديمية التي أنّ هذه المنطقة ستشهد حربا على المياه خاصة منطقة الشرق الأوسط، ولكن على الأقل على المدى المتوسط هو خيار مستبعد.

- الإحالات والمراجع :

يستخدم في الإحالات والمراجع خط من نوع Traditional Arabic، مقاس 12، البعد بين السطور 0,88، مع إضافة فراغ قبل المرجع ؛ وتعتبر المصادر البيبليوغرافية للمادة العلمية المستدل بها في المقال هي فقط تلك المراجع والمصادر المقتبس منها فعلا وبدقة أي تحديد الصفحة/الصفحات المستدل بها، وترقم الإحالات والمراجع تسلسليا حسب ظهورها في نص المتن، وتدون جميعها حسب أسلوب جمعية علم النفس الأمريكية (APA) American Psychological Assocation على النحو التالي، مثلا :

1 Collins Robert.D, the water of the Nile- Hydropolitics and the jonglei canal 1900-1991, clarendo press .Oxford, 1990.

[2] عبد العزيز بوكفة، واقع المشهد المائي ومؤثراته الجيوسياسية والأمنية على الصراع العربي الإسرائيلي، المدرسة الوطنية العليا الحربية، الجزائر، 2011،ص3.

[3] سامر مخيمر و خالد حجاز، أزمة المياه في المنطقة العربية الحقائق والبدائل الممكنة (الكويت: سلسلة عالم المعرفة 1996) ص91.

[4] ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، ط1، بيروت، دار النهضة العربية، 2008، ص242-243.

[5] جان الكسان، الثروة المائية، مجلة الوحدة، العدد 76، لعام 1991 ص 118.

6 Biswas.ed, international waters of the Middle East: from Euphrates. Tigris to Nile, pp.xi-4

[7] عدنان بيلوني الأمن المائي العربي مجلة عشتار العدد/2006/6 ص10.

[8] رمزي سلامه، مشكلة المياه في الوطن العربي، احتمالات الصراع والتسوية، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، 2001.

9 Scott Peterson, what Could Float-or Sink-Peacemaking, Christian Science Monitor, july14,1999.

10 Mohamed Aly Ayuh et Uerich Kulfer; “water management in the Maghreb finance et development”, June 1994, pp28, 29.

[11] محمد عوض الهزايمة، قضايا دولية، تركة قرن مضى وحمولة قرن أتى، ط1،عمان، 2005، ص93.

[12] رفعت سيد أحمد، الصراع المائي: الأبعاد الكاملة للصراع حول المياه بين العرب وإسرائيل الواقع والمستقبل، ط1، القاهرة، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، 1993، ص15.

[13]حنان بدوي وحنان السمني، مخاطر سد النهضة على مائدة بحث المنتدى المصري للتنمية المستدامة، الشبكة العربية للبيئة والتنمية، العدد 256 يوليو، 2013، في الرابط الإلكتروني: **www.readnet work.org** ، تاريخ الزيارة في 21/ 01/ 2019.

[14] ف أحمد، ندوة المشكلات المائية في الوطن العرب، مركز البحوث والدراسات العربية، من 29-31 أكتوبر 1994، القاهرة 1994، ص17.

[15] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2011، ص 10، في الرابط الإلكتروني: http://www.aoad.org/Arab_food_security_report_%202011.pdf.

16 Allan,J,A,ed, Water, peace, and the Middle East: Negotiating Ressources in the Jordan Bassin,library of modern Middle East studies9,London Tauris Academic studies, 1996,pp6-9.

[17] عبد المالك خلف التميمي، المياه العربية: التحدي والاستجابة، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2008، ص34.

18 Mahmud Ali Aykan, Turkish perspective on Turkish U S relations concerning Persian Gulf security in the post –cold war ,1989,1995, the middle East journal volume 50,N3.

[19] مريم السماني، النظرة الأمريكية الاستراتيجية للمياه في الشرق الأوسط، السياسة الدولية: العدد 133، القاهرة 1998، ص 84.

[20] داليا إسماعيل محمد المياه والعلاقات الدولية دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية:ط1، عربية للطباعة والنشر القاهرة 2006، ص 23.

[21] بيتر روجرز، وبيتر ليدون، المياه في العالم آفاق واحتمالات المستقبل، ترجمة شوقي جلال: ط1، الإمارات، مركز للدراسات والبحوث الإستراتيجية،1997، ص421-423.

[22]حسام شحادة، موقع المياه في الصراع العربي الإسرائيلي: من منظور مستقبلي، ط1، قطر، مركز الجزيرة للدراسات،2009، ص101.

[23] أحمد أبو الغيط، شهادتي... أحمد أبو الغيط السياسة الخارجية المصرية 2011/2004: ط1، مصر، دار نهضة مصر للنشر، 2013، ص262.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

حكيم غريب ،(2020)، **الصراع على المياه في الشرق الأوسط: الأبعاد الجيوسياسية** ، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد 12(02)/ 2020، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة، (ص.ص 173- 192).